

تقارير حوكمة البنوك



راند برقاوي

يُحسب لهيئة الأوراق المالية والسلع فرضها منذ سنوات على الشركات نشر تقارير الحوكمة سنوياً، وهو إجراء على درجة كبيرة من الأهمية لتعزيز مبدأ «الإفصاح والشفافية»، كون هذه الشركات مساهمة عامة تعود ملكيتها لقاعدة عريضة من المساهمين.

يلقي هذا الإجراء المهم بجانب كبير منه الضوء على أوضاع مجالس إدارات الشركات وإداراتها التنفيذية لناحية الرواتب والمكافآت التي يحصلون عليها في مقابل عملهم في الشركة، أو اللجان التي يشاركون فيها لإدارة الشركة ومتابعة عملها.

لكن الإجراء على الرغم من أهميته إلا أنه غير كامل فهو يشمل الشركات كافة المدرجة في الأسواق، لكنه لا يتضمن البنوك والتي يزيد تعدادها على العشرين ورقة مالية، والسبب غير المعلن يعود في ذلك إلى أن هذه البنوك تخضع لإشراف المصرف المركزي وبالتالي فإن الرقابة تعود إلى المصرف المركزي الذي يفترض أنه المتلقي لتقارير حوكمة البنوك.

لا يهم من يتلقى تقارير الحوكمة، هيئة الأوراق أم المصرف المركزي؟ المهم بالنسبة للمساهم أن يطلع عليها ليعرف كيف تصرف أموال تعود في النهاية له، وهو غير متوافر حالياً له.

لا نعرف ما هو السبب في حجب معلومات عادية كهذه عن المساهم بالنسبة للبنوك، هل هو في طبيعة رواتب ومكافآت المديرين الكبيرة عادة، أم إنه لناحية السرية التنافسية بين المديرين التنفيذيين في رواتبهم ومزاياهم، أم الخوف من تسرب كبارهم من بنك إلى آخر.

ما دامت الشركات المساهمة العامة يفترض عليها تقارير الحوكمة، وما دامت البنوك هي شركات مساهمة عامة مدرجة في الأسواق فإن السواسية بالأمر تصبح مطلباً مهماً لنتمكن من خلالها من تعظيم ممارسات الحوكمة في أسواقنا المالية.

التنسيق بين هيئة الأوراق المالية والسلع والمصرف المركزي ضروري في هذه المرحلة، خاصة أن كل الإجراءات التي تأخذها الهيئة في معايير الإدراج وفي إجراءات الإفصاح تشمل البنوك وتطبق عليها، أسوة بالإجراءات المتبعة بحق بقية الشركات التي تعمل في أنشطة مختلفة في التأمين والعقار والصناعة والخدمات.

إن أي تقدم في سوق الأسهم بالإمارات لناحية التنظيم والرقابة مهما كان صغيراً يعتبر لبنة إضافية لتطوير أسواقنا المالية التي تحتاج من الجميع العمل بشكل مشترك للنهوض بها بما يوفر الحماية للاقتصاد الوطني وللشركات المدرجة والمستثمرين فيها.

المساواة والشفافية هما ركنان أساسيان لبناء سوق مالي عميق قادر على استقطاب استثمارات جديدة وتحويل الأموال الحالية فيه من «مضاربة» إلى أموال استثمارية طويلة الأجل وتحويل سوقنا إلى قناة ادخارية لأكبر عدد ممكن من المستثمرين.